مقدمة الطبعة الرابعة

يتواكب صدور الطبعة الرابعة لهذا الكتاب مع صدور تقرير القاضى الجنوب افريقى ريتشارد جولد ستون الخبير البارز فى القانون الدولى والذى كلفه مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالتحقيق فى الجرائم التى ارتكبتها اسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة فى الفترة من ٢٧ ديسمبر – ١٨ يناير ٢٠٠٩ والتى تسببت فى سقوط ١٤٠٠ قتيل فلسطينى وحوالى ٥ آلاف جريح من الشعب الفلسطينى علاوة على تدمير البنية التحتية. وقد فضح التقرير الممارسات الإسرائيلية وهجماتها المتعمدة ضد المدنيين والتدمير الواسع للممتلكات بشكل وحشى والمآسى الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن حصار غزة. وأوصى التقرير بضرورة إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى فى حالة تقاعس إسرائيل عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بانتهاك قانون الحرب.

وإذا كان هذا التقرير يمثل تحدياً لإسرائيل وأنصارها فى الغرب خصوصاً أنه أثار موجة غضب واستنكار داخل إسرائيل ندر أن عرفتها الدولة العبرية فى تاريخها تجاه هذا النوع من التقارير التى تدين ممارساتها العدوانية إلا أنه قد يسهم فى وضع حد (لتقافة الانفلات من العقاب) التى منحت إسرائيل فرصاً ممتدة لارتكاب جرائمها المتواصلة ضد الشعب الفلسطينى على مدى ستة عقود من الزمن.

وعلى الجانب الآخر يمثل تقرير جولد ستون تحدياً حقيقياً للحكومات العربية إذ يؤكد مرة جديدة أن التمادى فى مواصلة التسوية وعدم التصدى للعدوان الإسرائيلى يمثل أكبر ضمانه لتجاهل إسرائيل ومعها العالم الغربى أية إدانة للانتهاكات والجرائم التى ترتكبها ضد الشعب الفلسطينى خصوصاً والشعوب العربية عامة سواء تلك التى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل أو التى فى طريقها لتوقيع هذه الاتفاقيات.

وأننى إذ أواصل فى هذه الطبعة رصد وتقييم الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبى والرسمى منذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧

وصولاً إلى قرار التقسيم ١٩٤٧ ثم قيام الكيان الصهيونى مايو ١٩٤٨ والالتزام الكامل خلال الحقبة الناصرية بمساندة الشعب الفلسطينى سياسياً وعسكرياً لاسترداد حقوقه الوطنية المشروعة ثم الانخراط فى نهج التسوية السلمية الذى بدأه السادات فى كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام ١٩٧٩ واستمر خلال عصر مبارك على مدى ثلاثين عاماً. فى سياق هذه التطورات أود أن أؤكد على حقيقة تاريخية ساطعة تتمثل فى أن الموقف المصرى فى مواجهة الكيان الصهيونى لم يكن نابعاً فحسب من الإيمان بحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة فى حماية أرض وتراثه الوطنى بقدر ما استند هذا الموقف إلى الاقتناع الراسخ لدى مصر الرسمية والشعبية بخطورة تهديد الكيان الصهيونى للأمن القومى المصرى. فقد ضحت مصر بـ ١٥٠ ألف شهيد دفاعاً عن حقها فى حماية حدودها وأمنها القومى ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة فى حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. ولا شك أن تراجع مصر عن ذلك الهدف الاستراتيجى وخروجها من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى بتوقيعها اتفاقيات الصلح والاستسلام للشروط الأمريكية – الإسرائيلية فى اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرى – الإسرائيلى ١٩٧٩ كان له آثاره الكارثية على مجمل الوضع المصرى والفلسطينى والعربى. إذ ساعد على استمرار نهج التسوية والاستسلام الذى تجسد فى الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى فى أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٩٤ وأصبحت إسرائيل تملك اليد العليا فى إدارة مصير ومستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى. ومن هنا حدث التحول الذى جعل مصر تواصل دورها القيادى دفاعاً عن الحقوق العربية والمصرية والفلسطينية ولكن بالمنظور الأمريكى الإسرائيلى ومن خلال الإصرار على الاستمرار فى تبنى نهج التسوية المعزز والمدعم للمصالح الإسرائيلية والأمريكية.

وهناك اجماع من الباحثين على أن الحل الذى قبلته مصر الرسمية (فى ظل حكم السادات) للقضية الفلسطينية لم يكن حلا مصرياً أو عربياً أو فلسطينياً. وإذا كانت هزيمة ١٩٦٧ قد أدت إلى تدشين الحقبة النفطية السعودية فإن ابرز نتائج الانتصار فى

حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أدت إلى انطلاق عصر التسوية وتدشين حقبة الهيمنة الإسرائيلية.

ومن هنا يبرز السؤال الذى يطرح نفسه بالحاح ماذا حقق نهج التسوية لكل من القضية الفلسطينية والأمن القومى المصرى؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات أخرى تبدأ بمصر وهل استطاعت بعد مرور ثلاثين عاماً على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل ان تحتفظ بسيادتها كاملة على سيناء فى ظل الشروط التى نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وفى ظل الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل مع أمريكا فى يناير ٢٠٠٩ والذى يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية ومجالها الجوى؟

وبالنسبة للقضية الفلسطينية ماذا تحقق بعد مرور ١٥ عاماً على اتفاق أوسلو؟ لقد تجاهلت إسرائيل الحقوق الفلسطينية المقننة دولياً بما فى ذلك حقهم فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة كما استبعدت أهم القضايا وأخطرها (اللاجئون – القدس – المستوطنات والحدود والسيادة) وذلك مقابل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل من الناحية الشرعية والقانونية وليس فقط من الناحية الواقعية ويتوج هذه التساؤلات السؤال الأهم هل نجحت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى المنطقة العربية أم أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى؟

لقد حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من خلال الفصول الجديدة التى أضفتها إلى الدراسة وشملت: اتفاقيات أوسلو وتداعياتها مع التركيز على الدور الذى لعبته مصر لانجاح وانجاز هذه الاتفاقيات من خلال التمهيد لها وجعل القاهرة مقراً للمفاوضات السرية والسعى الحثيث لتذليل الصعوبات التى اعترضتها من خلال اللقاءات العديدة المتبادلة بين المسئولين المصريين والإسرائيليين والتى بلغت حدوداً غير متوقعة ما جعل شيمون بيريز يطلق على المفاوضات (مفاوضات أوسلو – القاهرة). ثم قمت برصد وتحليل العلاقات المصرية الإسرائيلية عبر ثلاثين عاماً منذ

توقيع الاتفاقيات (كامب ديفيد ومعاهدة الصلح) وتحديداً خلال حقبة حسنى مبارك وقد تابعت حالات المد والجذر التى مرت بها هذه العلاقات بين السلام البارد والحرب الباردة حتى عام ٢٠٠٤ التى شهدت تحولاً جوهرياً سواء على المستوى السياسى أو المستوى الاقتصادى بتوقيع مصر اتفاقية المناطق المؤهلة صناعياً (الكويز) مع إسرائيل والتداعيات السلبية لهذا التحول وتأثيرها على موقف مصر من الأحداث التى توالت بعد ذلك فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى وكان أكثرها وضوحاً موقف اللامبالاه من جانب الحكومة المصرية إزاء جرائم القتل التى ارتكبها الإسرائيليون ضد الجنود المصريين على الحدود الشرقية كما تجلى ذلك فى الموقف الرسمى المصرى من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦.

ثم يأتى الفصل الأخير الذى أضفته للدراسة بعنوان (التطبيع بين مصر وإسرائيل – الحصاد المر والتحديات) حيث ابرزت الهدف الأساسى للتطبيع الذى يكمن فى فرض الرؤية الصهيونية وتحقيق الاطماع الإسرائيلية فى محاولة لاخضاع وتطويع المجتمع المصرى لقبول السلام الإسرائيلى وحرصت على رصد أشكال المقاومة الشعبية للتطبيع والتى أنتهت باعتقال السادات لمعارضى التطبيع ثم اغتياله ١٩٨١ واستمرار هذه المقاومة خلال فترة حكم حسنى مبارك. وركزت على التطبيع فى مجالين رئيسيين هما التطبيع الثقافى الذى يشغل موقع القلب فى عملية السلام الإسرائيلى إذ أولته إسرائيل اهتماماً يفوق نزع السلاح والمناطق العازلة وأعتبرته شرطاً جوهرياً لضمان تحقيق اتفاقيات التسوية. ويتمثل المجال الثانى فى التطبيع فى الزراعة والمشروعات الاستثمارية المشتركة وما ترتب عليها من تخريب للزراعة المصرية علاوة على الأضرار الجسيمة التى لحقت بصحة الشعب المصرى.

كما أشرت تفصيلاً إلى الضغوط الأمريكية والصهيونية من أجل تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التى استهدفت صياغة العقلية المصرية صياغة جديدة تتوائم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصراع – التسوية استناداً إلى أن جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية مهددة بالزوال ما لم يتم التمهيد لها ثقافياً وفكرياً والسعى من

أجل إعادة تشكيل الوعى العربى وتوجيهه صوب الأهداف الصهيونية. إلا أن قضية التطبيع ظلت مستعصية بالنسبة للشعب المصرى لأسباب عديدة تتعلق بطبيعة الكيان الصهيونى باعتباره كيان مغتصب للوطن الفلسطينى ويمثل تهديداً للأمن القومى المصرى فضلاً عن التاريخ الدموى لهذا الكيان والذى جسدته المذابح وحرب الإبادة والإصرار على اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه عبر ٦٠ عاماً علاوة على ١٥٠ ألف شهيد مصرى ماتوا دفاعاً عن السيادة المصرية وحقوق الشعب الفلسطينى فى حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ ويضاف إلى ذلك قناعة الشعب المصرى بأن الكيان الصهيونى قد تأسس أصلاً على أيدى الاستعمار الأوربى الأمريكى لحل المشكلة اليهودية فى أوربا على حساب الشعب الفلسطينى ثم أصبح ركيزة للنفوذ الاستعمارى الغربى (الأمريكى بالتحديد) فى قلب الوطن العربى.

وأهدى الطبعة الجديدة من هذا الكتاب لهؤلاء المقاومين العظام الصامدين فى مواجهة التطبيع المصرى الإسرائيلى من البسطاء والمثقفين نساء ورجال من كافة التيارات القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية ويتواصل الإهداء مصحوباً بتحية الإجلال والإكبار للشعب الفلسطينى وأبنائه الصامدين فى غزة وباقى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

أ.د. عواطف عبد الرحمن

البحر الأعظم – الجيزة

نوفمبر ٢٠٠٩

مقدمة الطبعة الثالثة

يصدر هذا الكتاب في طبعته الثالثة للمرة الأولي في مصر إذ حالت ظروف عديدة دون صدور الطبعتين الأولي والثانية في الموطن الطبيعي لهما وقد كان للمجلس الوطني الكويتي للثقافة والفنون والأدب فضل تبني إصدار هذا الكتاب مرتين متتاليتين إدراكا منه لأهمية إبراز الموقف المصري شعبيا ورسميا إزاء القضية الفلسطينية خلال مراحلها المختلفة. ليس فحسب للوزن التاريخي والسياسي والحضاري الذي تشغله مصر في العالم العربي ولكن نظرا للموقع الطليعي الذي تمثله الحركة الوطنية المصرية في إطار حركة التحرر الوطني العربية والذي جسدته منذ وقت مبكر معاركها المتصلة والدائمة في مواجهة المعسكر الاستعماري والحركة الصهيونية. حيث شكلت القضية الفلسطينية المدرسة التي تلقت فيها الحركة الوطنية المصرية دروسا هامة في إدراك دورها كجزء من قوي التحرر العربية في مواجهة الخصوم الجدد والتقليدين معا. والواقع أن بروز الخطر الصهيوني متمثلا في قيام ما يسمى دولة إسرائيل على حافة سيناء وعلى امتداد صحراء النقب كان كفيلاً (ومع عدم إغفال التحسس المبكر لدى الشعب المصري للخطر الصهيوني) باقتحام القضية الفلسطينية أو ما يعرف بالهم الفلسطيني كجزء أساسي من هموم الحركة الوطنين المصرية بعد أن برزت على سطح الواقع المخاوف التي عبر عنها مصطفى النحاس في حديثه مع السفير البريطاني مايلز لامبسون في يوليو ١٩٣٧ عندما قال (انه لا يستطيع أن يشعر بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر إذ ما الذي يمنع اليهود من إدعاء حقوق لهم في سيناء فيما بعد.).

وإذا كان البعض يرى أن عجز النظام السياسي القديم عن حل القضية الوطنية المصرية وعجزه أيضاً عن طرح الحلول الملائمة للقضية الاجتماعية قد أدى إلى تبلور واكتمال الأسباب المباشرة لسقوطه فإن العامل الجديد الذي أضيف إلى العوامل السابقة وساعد على اتضاحها هو عجز هذا النظام عن مواجهة الخطر الإسرائيلي على الأمن الوطني لمصر مما عجل بسقوطه وأرسى حقيقة تاريخية هامة بالنسبة لحركة التحرر الوطني في كل من مصر وفلسطين معاً.

ولقد ساهمت الصحافة المصرية في خلق تراث من الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية خصوصاً على الصعيد الشعبي منذ العشرينات حتى الأربعينات وفي الوقت الذي اتسم فيه موقف الحكومات المصرية خلال العشرينات والثلاثينيات بالتخاذل وانعدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية بل وصل أحياناً إلى حد اتخاذ مواقف معادية كانت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها تتابع باهتمام تطورات القضية الفلسطينية من كافة جوانبها وتبدي تفهمها عميقاً وإدراكاً مبكراً للخطر الصهيوني في فلسطين والعالم العربي.

ولعل ابرز حقيقة أسفرت عنها هذه الدراسة تتمثل في استمرارية المشروع الوطني في مصر كجزء لا يتجزأ من المشروع العربي في مواجهة استمرارية المشروع الصهيوني. إذ بدأ الصدام منذ اللحظات الأولى وتمثل في الإضرابات والمظاهرات الشعبية كما تمثل في مواقف الرفض التي عبرت عنها صحف الحركة الوطنية المصرية. وقد تبنت هذه الصحف الرؤية الصحيحة لطبيعة الصراع الفلسطيني الصهيوني رغم انبعاثها من تراث قومي مصري لم يكشف عن اهتمامه الرسمي بالقضية الفلسطينية إلا عندما برزت في الأفق حتمية المساس بالمصالح القومية المصرية نتيجة لإقامة دولة يهودية على حدود مصر. وطرحت الصحف المصرية في الفترة السابقة على قيام الكيان الصهيوني فوق التراب الفلسطيني المغتصب مختلف وجهات النظر التي تمثل يمين الحركة الوطنية ويسارها. وبقيام ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ بدأت حلقة جديدة في حلقات الانتماء المصري لحركة التحرر الوطني العربية فقد عبرت الثورة منذ قيامها عن وعي قيادتها بالعلاقة المصيرية التي تربطها بحركة التحرر العربية وفي قلبها قضية فلسطين.

وإذا كانت قيادة ثورة يوليو لم تتح للقوى السياسية المصرية فرصة مواصلة التعبير عن اتجاهاتها ومواقفها من القضية الفلسطينية (كما حدث في المرحلة السابقة على الثورة) فإن مرجع ذلك إلى انفراد قيادة الثورة بصنع واتخاذ القرارات الوطنية والقومية. مما ترتب عليه احتواء ثورة يوليو للمشاعر الوطنية المصرية إزاء فلسطين

التي ظلت قلب وجوهر القضية الوطنية المصرية. وعبرت الصحافة المصرية عن موقف السلطة السياسية لثورة يوليو التي احتكرت الأشراف على وسائل التعبير الإعلامي والصحفي وأن لم يحل ذلك دون التعبير عن الاختلافات القائمة داخل السلطة الحاكمة وقطاعات الرأي العام المصري إزاء القضية الفلسطينية طوال حقبتي الخمسينات والستينات أما السبعينات التي شهدت الانعطافة الحادة في المسار الوطني لثورة يوليو في ظل نظام السادات فقد حملت ضمن ما حملته من انتكاسة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لمجمل التوجه القومي والوطني لمصر حملت أخطاراً عبر مسبوقة تمثلت في تكريس الغزو الصهيوني الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري من الداخل.

هذا وقد جاء قرار السادات بزيارة القدس في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ بداية لسلسة من التنازلات تمثلت في اتفاقيتي كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨) ثم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية (مارس ١٩٧٩) وترتب على ذلك آثار بالغة السوء فيما يتعلق باستقلال مصر وسيادتها على ارضها أو فيما يتعلق بنقض جميع الالتزامات السابقة التي التزمت بها مصر عربياً ودولياً إزاء القضية الفلسطينية علاوة على تكريس تبعية مصر للولايات المتحدة الأمريكية وتدعيم نفوذها وهيمنتها على العالم العربي. ويتضح لنا في النهاية بصفة قاطعة إن الحل الذي قبلته مصر الرسمية في ظل حكم السادات للقضية الفلسطينية كان حلا صهيونياً ولم يكن حلاً مصرياً أو عربيا أو فلسطينياً. ولكن سرعان ما يبرز الوجه الآخر لهذه الحقيقة وهو أن الدول العربية التي أدانت مواقف السادات الخياني للقضية الفلسطينية عجزت عن بلورة موقف بديل حيث طغت الخلافات الشخصية بين الحكومات العربية وكان العجز العربي الوجه الآخر للخيانة الساداتية.

أن صدور هذا الكتاب لأول مرة في مصر يتواكب مع إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وقبول منظمة التحرير الفلسطينية لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية بدءا بقرار ١٨١ الذي أقامت عليه إسرائيل شرعية وجودها دوليا ومرورا

بالقرار ٢٤٢ الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين. ويتزامن صدور الكتاب مع دخول الانتفاضة الفلسطينية المجيدة (انتفاضة الحجارة) عامها الثاني تلك الانتفاضة التي علمتنا أن العبرة في تحرير الأوطان هي بما يجري علي أرض الوطن إذ جعلت الثقل النضالي للشعب الفلسطيني ينتقل إلي الداخل ويتمركز هناك لأول مرة منذ ٤٠ عاما هي عمر ضياع الوطن الفلسطيني. وقد جاءت هذه الانتفاضة كي تصحح مقولة خاطئة طالما ترددت منذ عام النكبة ١٩٤٨ وهي أن الثورة الفلسطينية ثورة شعب مقتلع ومنفي فأعادت الوعي الفلسطيني والعربي الأبعاد الصحيحة للقضية الفلسطينية.

ويستهدف الكتاب بصدوره في هذا الوقت بالتحديد وفوق أرضه المصرية مستجيبا لرغبة الأجيال الجديدة من الشباب المصري والعربي تأكيد عدة أمور:

أولا: وجود رؤيتان تاريخيتان مصاحبتان للقضية الفلسطينية الرؤية الأولي لا تتجاوز الوضع الراهن وموازين القوي السائدة ومنطق المصلحة الذاتية الضيقة وقد تمثلت في مواقف الحكومات المصرية المناهضة للقضية الوطنية المصرية والمعادية للوجه الأخر لها أي للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أما الرؤية الثانية فهي تناقض الأولي جذريا وقد جسدتها الانتفاضات الوطنية في فلسطين منذ عام ١٩٢١ مرورا بهبة البراق ١٩٢٩ ثم انتفاضة القسام ١٩٣٥ فالثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٦٣ حتى عام النكبة ١٩٤٨ ثم انبعاثها عام ١٩٦٥ وقد استجابت القوي الوطنية المصرية بكافة شرائحها للرؤية الثانية إيمانا منها بأن القضية الفلسطينية تمثل الوجه الأخر للأمن القومي المصري.

ثانيا: أن البعد الشعبي المصري للقضية الفلسطينية يلتقي تاريخيا مع الرؤية الثانية مناقضا البعد الفلسطيني للسياسة الرسمية المصرية خصوصا في لحظات التراجع الوطني والقومي لبعض الحكومات المصرية (مثال حكومة إسماعيل صدقي في الثلاثينات وحكومة السادات في السبعينات).

ثالثا: أن الالتزام القومي الشعبي من جانب مصر تجاه القضية الفلسطينية هو الذي حجم آثار المعاهدة المصرية الاسرائيلية وأهال التراب عليها رغم ظروف الاحتلال الأليمة التي مرت بها القضية الفلسطينية علي الصعيد العربي خلال الثمانينات ولاشك أن هذا الموقف الشعبي هو الذي ألجم حكومات عربية عديدة لو تركت وشأنها لاعترفت بإسرائيل وتصالحت معها علي حساب القضية الفلسطينية أمس قبل اليوم.

رابعا: أن كل ما هو حي وثوري في تاريخ الشعب المصري يلتقي موضوعيا مع انتفاضة الحجارة وقد حملته رياح الذاكرة الشعبية إلي شوارع وميادين وأزقة وحواري ومخيمات فلسطين في قراها ومدنها ولم يفقد الشعب المصري الرؤية الصحيحة لحظة واحدة ولم تفلح ترسانات السلطة الإعلامية والسياسية في تزييف وعية ذلك الوعي الذي يصل إلي مرتبة اليقين بأن الشعب الفلسطيني بماضيه وحاضره ومستقبله يشكل جزءا لا يتجزأ من الوجدان الوطني والقومي للشعب المصري وأنني إذ أحيي جميع القطاعات الشبابية في مصر والوطن العربي وعلي الأخص طلابي بكلية الإعلام الذين يتطلعون بحماس إلي صدور الطبعة الثالثة من هذا الكتاب أحمل لهم امتناناً لا نهائيا ووعدا بمواصلة السعي من أجل ترسيخ الانتماء لكل من مصر وفلسطين من خلال الالتزام الواعي بتراث النضال الشعبي والحفاظ علي استمراريته مهما تزايدت الصعاب وطال الطريق وفي النهاية أهدي هذا الكتاب إلي تميم البرغوثي الطفل المصري الفلسطيني- تحية لأطفال قريته (دير غسانه) ولدورهم المجيد في انتفاضة الحجارة.

(عواطف عبد الرحمن)

قليوب – نوفمبر ١٩٨٩

مقدمة الطبعة الثانية

إن متابعة الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال المراحل التالية لضياع الوطن الفلسطيني عام ١٩٤٨، وخصوصاً بعد قيام ثورة يوليو المصرية عام ١٥٩٢ تستلزم فتح الملف المعاصر للقضية الفلسطينية بكافة أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وعدم الاقتصار على دراسة البعد المصري للقضية الفلسطينية أو البعد الفلسطيني للسياسية المصرية. ولكن لابد من الاعتراف والإقرار بحقيقة أولية هي أن القضايا الكبرى في حياة الشعوب تستنهض دوماً همم الباحثين والمفكرين لمحاولة استجلاء أسبابها والإحاطة بكل ملابساتها وتعقيداتها أملا في امتلاك مفاتيحها الصحيحة، وحتى يصبح الوعي بالقضية سلاحا يسبق في أهميته كل الأسلحة الأخرى التي تحدد فاعليتها بمقدار قدرتها علي الترجمة الأمنية لهذا الوعي، بحيث يتحول إلي أدوات حية ومكملة للنضال اليومي لأصحاب القضية. وفي ضوء ذلك تصبح متابعة القضية الفلسطينية علي مختلف المحاور العربية والدولية وفي شتي المراحل التاريخية الآتية عملا لا يمكن أن ينهض به الجهد الفردي فحسب، وحري بهذه القضية أن تستقطب مزيدا من الجهود البحثية الجادة والجماعية في وطننا العربي.

ورغم صدور العديد من الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨، إلا أنه يلاحظ قلة الدراسات التي حاولت التركيز علي الفترة التالية لضياع الوطن الفلسطيني والتي تشمل تطورات القضية الفلسطينية خلال الخمسينات والستينات والسبعينات. والواقع أن الدراسات والبحوث التي تناولت القضية الفلسطينية بأبعادها العربية والصهيونية والدولية قد تواكبت مع تطورات الصراع العربي الصهيوني في تصاعده وانحساره علي الساحة المصرية. فقد لوحظ تصاعد اهتمام الباحثين بدراسة القضية الفلسطينية بكافة أبعادها بعد هزيمة ١٩٦٧. وكان الاهتمام منصبا علي الجوانب التاريخية وخصوصا تاريخ الانتفاضات والثورات الفلسطينية ضد الحركة الصهيونية. وقد شهدت الجامعات المصرية في تلك الفترة انجاز العديد من البحوث الأكاديمية التي تناولت القضية الفلسطينية. أما بعد حرب ١٩٧٣ فقد لوحظ أن مثل هذه

الدراسات قد تضاءلت وإن لم تنعدم، إذا لم يخل الأمر من بعض الدراسات التي تناولت الكفاح الفلسطيني المسلح ومشروعات التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي وموقف الصحافة المصرية من الصراع الإسرائيلي ١٩٧٦ – ١٩٧٣.

أما الفترة التالية للزيارة التاريخية التي قام بها السادات للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) فإنها تسجل بداية انعطافة هامة في الدراسات التي تناولت الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية متواكبة مع التغيرات التي طرأت علي مختلف الجبهات السياسية والاقتصادية في مصر.

وإذا كان هناك تفسير لتزايد إقبال الباحثين العرب علي دراسة القضية الفلسطينية في الفترة التالية لهزيمة ١٩٦٧ فهو محاولة للبحث عن جذور المأساة العربية المعاصرة وفي قلبها القضية الفلسطينية، سعيا لاستخلاص القوانين العامة التي تحكم حركة التاريخ العربي الحديث في نهوضه وانتصاره، وذلك بهدف استشراف الأفاق المستقبلية للواقع العربي الراهن. أما الاهتمام بمتابعة القضية الفلسطينية والحرص علي دراسة الحركة الصهيونية وأساليب تغلغلها داخل المجتمعات العربية فقد أصبح في مرحلة الصلح المصري الصهيوني سلاحا ثقافيا يشهره الوطنيون لمواجهة محاولات المسخ والتشويق المتعمد الذي تقوم به أجهزة الإعلام والثقافة والتعليم ضد كافة الحقائق التاريخية التي ترسخت في العقل المصري وذلك من أجل تبرير التحول الجذري الذي طرأ علي توجهات مصر العربية والدولية وخصوصا موقفها من القضية الفلسطينية.

ولقد حاولت رصد وتتبع الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية من خلال الصحف علي المستويين الشعبي والرسمي منذ وعد بلفورد ١٩١٧ حتى قيام الكيان الصهيوني علي الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨. ولقد اقتصرت الطبعة الأولي للكتاب علي هذا الجهد. أما الطبعة الثانية فقد أضيفت إليها الفترة التالية لعام ١٩٤٨ مرورا بثورة يوليو (فترتي عبد الناصر والسادات) حتى توقيع الاتفاقية المصرية الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩. وقد بلغت فترة البحث ما يقرب من ٦٠ عاما حاولت أن أستخلص

منها القوانين الجزئية التي تحدد بصورة عامة علاقة مصر (حكومة وشعبا) بالقضية الفلسطينية منذ ظهورها وتطورها عبر المراحل التاريخية المختلفة ومن خلال رصد وتحليل مواقف الصحف المصرية واتجاهاتها.

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: القضية الفلسطينية وتتجسد في خلال الستينات والسبعينات في المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها.

المحور الثاني: السلطة السياسية الحاكمة في مصر أي القيادة السياسية لثورة يوليو خلال مرحلتي عبد الناصر (الستينات) والسادات (السبعينات).

المحور الثالث: الصحافة المصرية في فترتي الستينات والسبعينات. وقد ركزت علي الصحف الناطقة باسم السلطة السياسية الحاكمة والخاضعة لملكية الدولة بحكم القوانين المصرية التي صدرت منذ شهر مايو ١٩٦٠ لتنظيم العلاقة بين الصحافة والدولة. ورغم تغيير الخريطة الصحفية في السبعينيات عنها في الستينيات، انعكاسا للتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت علي الواقع المصري مما نتج عنه صيغة تعددية تمثلت في عودة الصحافة الحزبية إلي مصر استنادا إلي الصيغة الليبرالية التي تبناها السادات. إلا إنني لم أتناول مواقف واتجاهات الصحف الحزبية في الدراسة بل تضمنتها دراسة أخري عن الصحافة الحزبية وقضايا التطبيع في مصر. وقد تناولت كلا من المحورين الثاني والثالث علي حدا مع الحرص علي إبراز العلاقة التنظيمية والفكرية بين الصحافة المصرية والقيادة السياسية من ثورة يوليو من خلال التشريعات والمواثيق، ثم من خلال التطبيق علي القضية الفلسطينية وبالتحديد المقاومة التي تمثل المحور الأول باعتبارها المتغير المستقل الذي تدور حوله الدراسة. ولقد طرحت الدراسة مجموعة من الحقائق الجزئية التي تحتاج إلي مزيد من التأصيل في دراسات أخري قادمة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بالدور الرائد التي تقوم به سلسة عالم المعرفة في تبنى وتشجيع الباحثين للاقتراب من القضايا الإستراتيجية الكبرى والخوض فيها بجرأة وأصالة وأن كنت أتمنى أن تتاح الفرصة لمزيد من الباحثين الشبان لدراسة القضايا المعاصرة والتراثية فتلك هي البداية الحقيقة لتحرير العقل العربي والنهوض به.

وأعرب عن تأثري العميق للاهتمام الذي لاقيته من مختلف القطاعات الشبابية والنسائية في الوطن العربي الذين تلقوا العمل الأول بحماس وصدق كانا لي سنداً خلال تلك الفترة القاتمة من تاريخ مصر والتي لا ينساها أي مصري أو عربي (فبراير ١٩٨٠) وهي الفترة التي شهدت رفع العلم الإسرائيلي فوق تراب مصر.

وأخيراً أقدم لأهلي وطلابي وأصدقائي امتنانا لا نهائيا ووعدا متواضعا بالاستمرارية.

د. عواطف عبد الرحمن

القاهرة ابريل ١٩٨٥

مقدمة (الطبعة الأولي)

رغم تعدد وتنوع الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية يلاحظ أن معظم هذه الدراسات كانت تتناول القضية بمعزل عن الأحداث والإطار العربي سواء عن عمد أو عن غفلة وكانت المحصلة النهائية هي حصر الصراع الذي كان يدور في فلسطين بين الأطراف الوطنية من ناحية في مواجهة الطرفين البريطاني والصهيوني في إطاره المحلي معزولا عن الظروف العربية والدولية لهذا الصراع مما كان يؤدي في النهاية إلي الخروج باستنتاجات ورؤي مبتورة وغير متكاملة.

وإذا كان ثمة ضرورة تاريخية موضوعة تدعو إلي فتح ملف القضية الفلسطينية وإلي إعادة النظر في الرؤية والمنهج الذي يستخدم في دراسة هذه القضية فإن التطورات التي طرأت علي الواقع العربي بوجه عام والواقع الفلسطيني علي وجه الخصوص خلال السنوات الأخير تجعل هذه الضرورة مطلبا قوميا ملحا وذلك بهدف كشف الجوانب العديدة التي لا تزال خفية من القضية وخصوصا ما يتعلق بكفاح الشعب الفلسطيني من ناحية وصدي هذا الكفاح لدي الشعوب العربية من ناحية أخري مما يستلزم رصد الأشكال المتعددة للمشاركة العربية للشعب الفلسطيني في نضاله ضد الصهيونية وضد الانتداب البريطاني طوال تلك الحقبة أي منذ صدور وعد بلفور حتي قيام الكيان الصهيوني.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تهدف إلي هدفين اساسين:

أولا : إبراز موقف القوي السياسية والرأي العام المصري من القضية الفلسطينية منذ بدأت تطرح نفسها علي الواقع العربي في بدايات هذا القرن وذلك من خلال دراسة اتجاهات الصحف المصرية التي تعد بمثابة مؤشر حساس للرؤية المصرية علي المستويين الشعبي والرسمي علي السواء.

ثانيا : تأكيد نضال الشعب الفلسطيني من أجل التشبث بالوطن الفلسطيني وطنا عربيا
- خالصا خلال ما يقرب من نصف قرن هذا النضال الذي بدأ بصدور وعد بلفور

١٩١٧ ولم يتوقف حتي قيام الكيان الصهيوني فوق الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨.

الواقع أن القضية الفلسطينية لم تنشأ في عزلة عن الأحداث العالمية بل كانت جزءا لا يتجزأ منها ولذلك فلا بد عند بحثها من رؤية ظروف تطورها في المدي التاريخي ولقد التقت علي التربة الفلسطينية ثلاث قوي رئيسية تفاعلت فيما بينها وخلقت بصراعاتها القضية الفلسطينية وتلك القوي هي الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية.

وإذا كانت بريطانيا قد نجحت طوال الفترة الممتدة من ١٩٢٢-١٩٤٨ في أن تضع بدايات تأسيس الوطن القومي اليهودي من خلال تشجيع الهجرة اليهودية بدون قيود وتمكين الحركة الصهيونية من الاستيلاء علي أجود الأراضي العربية الفلسطينية فإن هذه الفترة قد شهدت أيضا ردود الفعل العربية ضد مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين ونستطيع أن نقول أن قضية مقاومة الحركة الصهيونية كانت محورا لكل الأحداث التي وقعت خلال تلك المرحلة فمنذ سنة ١٩١٩ أخذ النضال الفلسطيني يزداد تنوعا وشدة وعنفا فمن الهجمات علي المستعمرات والأحياء الصهيونية إلي المؤتمرات إلي الانتفاضات إلي الوفود إلي العرائض إلي المسيرات والاحتجاجات

وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه سلطات الانتداب كما تواجه الحركة الصهيونية في آن واحد. وقد دار النضال الوطني الفلسطيني طوال العشرينات والثلاثينات حتي منتصف الأربعينات حول ثلاثة محاور أساسية:

أولها: وقف الهجرة الصهيونية، **ثانيا:** وقف بيع الأراضي، **ثالثا:** مقاومة قيام دولة صهيونية فى فلسطين.

خلال هذه الفترة كانت مصر تبدأ مرحلة جديدة في نضالها الوطني بعد فشل ثورة ١٩١٩ وصدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي أتاح للبورجوازية المصرية نوعا من المشاركة في الحكم مع الاحتلال رغم التحفظات الأربعة وتتسم هذه

المرحلة في تاريخ مصر السياسي (العشرينات والثلاثينات والأربعينات) بتفرغ القوي الوطنية للمعركة الدستورية التي تمخضت عن دستور بورجوازي يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد ويبلور مصالح الفئة الحاكمة وقد ظل هذا الدستور موضع انتهاك مستمر من جانب السراي مما أسفر عن انسحاب القوي الوطنية من مواقعها الأمامية في مواجهة الاستعمار وكان لذلك أثاره السلبية علي القضية الوطنية التي تراجعت وتركت مكان الصدارة للمعركة الدستورية ورغم ضراوة المعارك التي خاضتها الصحافة المصرية في تلك المرحلة خصوصا في الثلاثينات دفاعا عن الدستور وما تعرضت له من أساليب المصادرة والتعطيل من جانب حكومات الأقلية (محمد محمود وإسماعيل صدقي) فقد استطاعت أن تعكس التيارات السياسية والفكرية في المجتمع المصري آنذاك.

ومما يجدر ذكره أن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية قد بدأ من المدخل الإسلامي فقد حركت أحداث البراق ١٩٢٩ لدي الشعب المصري جميع المشاعر الوطنية الإسلامية والعربية الوليدة مما يؤكد وجهة النظر التي تري أن النزعتين العربية والإسلامية تتشابكان في مصر وأن الحركة العربية كانت تتسم في مصر بالطابع الإسلامي وإذا كانت قضية فلسطين هي أكثر القضايا العربية خطورة علي استقلال مصر وأمنها فقد صاغت الظروف هذه القضية فكريا علي نحو عربي إسلامي يشابه المنطلق الفكري المصري وقتها هو المنطلق العربي الإسلامي فكانت فلسطين هي البداية السياسية الفكرية لإكتشاف مصر لعروبتها.

ومما يثير الانتباه فيما يتعلق بالموقف المصري من القضية الفلسطينية ظاهرة التناقض القائمة بين مواقف القوي السياسية من القضية وموقف الصحف ففي حين اتسم موقف الأحزاب المصرية باللامبالاة إذ لم ترد في برامجها أية إشارة إلي القضايا العربية او قضية فلسطين بالذات خلال العشرينات والثلاثينات بالإضافة إلي أن ممارساتها اليومية كانت بعيدة تماما عن هذا المجال بل وكانت مستغرقة في تفاصيل الحياة السياسية المصرية يلاحظ أن الصحف كانت تتابع القضية الفلسطينية وتعلق عليها من خلال وجهة نظر مبلورة وواضحة وقد بدت هذه الصحف أكثر إدراكا

ووعيا بالخطر الصهيوني منذ بداية العشرينات في حين لم تبد الحكومات المصرية وعيا مماثلا بهذا الخطر ودليل ذلك موقفها من النشاط الصهيوني في مصر في ذلك الوقت إذا كانت مصر أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية في العالم العربي وكان الصهيونيون يلقون الرعاية والتسهيلات من جانب الحكومات المصرية بينما كان الفلسطينيون يتلقون التهديد بالطرد لمحاولاتهم إثارة مشاعر الشعب المصري بإقحام القضية الفلسطينية علي اهتماماته.

ولكن ما يستحق الإشارة إليه أن الأوضاع السياسية في مصر في الأربعينات قد عجلت بتبلور انتمائها العربي علي المستويين الشعبي والرسمي إذا استبدلت السراي المطامع العربية بمطامحها الإسلامية في العشرينات والثلاثينات واختارت المجال العربي كي تمارس فيه سلطاتها في مواجهة الحكومة والبرلمان والحركة الشعبية علي أساس أن هذا المجال سوف يقلل احتمالات الصدام بينها وبين القوي الوطنية كما أنه سيتيح لها فرصة انتزاع بعض المكاسب من خلال الالتقاء الشكلي مع الجماهير علي المائدة العربية هذا وقد لعب الكفاح العربي في كل قطر علي حدة ضد العدو المشترك الذي تمثل في الاستعمار الأوروبي دورا أساسيا في تقريب المشاعر والإهتمامات القومية ويمكن القول أنه إذا كانت النزعة الإسلامية هي مدخل مصر إلي الفكرة العربية في العشرينات والثلاثينات فإن التضامن بين الشعوب العربية ضد العدو المشترك هو الاستعمار كان هو المنطلق المصري إلي العروبة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها.

وقد طرحت القضية الفلسطينية نفسها بإعتبارها ذروة الصراع الدامي بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية من جانب والمنظومة الاستعمارية والصهيونية في الجانب المقابل وكانت مظاهرات ٢ نوفمبر ١٩٤٥ التي قادها الإخوان المسلمون التجسيد المادي لحضور القضية الفلسطينية في الشارع المصري وكان عنفها وشمولها تعبيرا عن موقف المصريين عامة من مصير القضية الفلسطينية كما كان مظهرا لالتحام قضية الشعب الفلسطيني بالقضايا الأساسية التي تشغل المصريين عامة.

وقد تابع الرأي العام المصري جميع مراحل بحث القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة والتي انتهت بقرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ وقد كان لهذا القرار صداه الحاد في الشارع المصري إذ اجتاح الجماهير سخط عارم وبدأت الإضرابات والمظاهرات منذ بداية نظر القضية أمام الجمعية العامة ومنذ تلك اللحظة بدأت شعارات الكفاح المسلح ضد الصهيونية تطرح نفسها بحدة علي الساحة المصرية.

اختيار عينة الدراسة:

وقد تم اختيار عينة من الصحف المصرية تمثل القوي السياسية والتيارات الفكرية السائدة في مصر خلال فترة الدراسة أي العشرينات والثلاثينات والأربعينات وقد أسفر ذلك عن التصنيف التالي:

أولاً: الصحافة الحزبية وتتضمن:

١- صحافة حزب الوفد جريدة كوكب الشرق والبلاغ

٢- جريدة حزب الأحرار الدستوريين جريدة السياسية اليومية.

٣- جماعة الإخوان المسلمين مجلة الإخوان المسلمين.

ثانيا : صحافة القصر جريدة الاتحاد

ثالثا : صحافة اليسار

رابعا : الصحافة الطائفية

خامسا : صحافة موالية للاحتلال البريطاني

سادسا : صحافة تزعم الحياد:

سابعا : الصحافة الصهيونية: إسرائيل والشمس والاتحاد الإسرائيلي

وقد راعت الكاتبة في اختيارها للصحف الصهيونية أن تكون صحفا تصدر باللغة العربية أي أنها كانت تستهدف التأثير في الرأي العام المصري ككل ولم تكن مقصورة علي الرأي العام اليهودي كما أنها تمثل التنوع القائم داخل الجالية اليهودية في مصر فإذا كانت صحيفة إسرائيل منبرا للدعاية الصهيونية

في مصر وقد أعلنت ذلك بوضوح في أكثر من مناسبة فإن الشمس كانت تتحاشي ذكر الحركة الصهيونية مع حرصها في ذات الوقت علي خدمة الأهداف الصهيونية بإتقان وإخلاص لا يقل عن صحيفة إسرائيل أما الاتحاد الإسرائيلي فقد كانت لسان حال طائفة اليهود القرائين في مصر.

ثامنا : الصحافة الفلسطينية الشورى

المصادر:

وقد أعتمدت في إنجاز هذه الدراسة علي أربعة مصادر أساسية

١- الصحف والمجلات. ٢- المقابلات الشخصية.

٣- الدراسات. ٤- المراجع الأجنبية.

أولا : الصحف والمجلات:

تعتبر الصحف في هذه الدراسة هي المرجع الأساسي الذي أعتمدت عليه الكاتبة وليس من المتوقع بطبيعة الحال أن تحيط في هذه المقدمة بكل ما أفاد به البحث من هذه المصادر الأساسية ولكن يكفي أن نورد بعض الملاحظات الهامة:

١- كان هناك إجماع بين جميع المراجع التي تناولت الإيديولوجية العربية في مصر علي أن اتجاه مصر للعروبة لم يتبلور ويأخذ شكلا واضحا محددا إلا في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات وقد قاد هذا الاستنتاج الخاطئ إلي مزيد من النتائج غير الصحيحة كانت كلها تدور حول استبعاد احتمال وجود اهتمام مصري بالقضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات وقد ثبت من خلال استعراض الصحف في هذه الفترة خطأ هذا الاستنتاج بل ثبت وجود اهتمام مصري غزير بالقضية الفلسطينية وتحسب مبكرا للخطر الصهيوني في فلسطين.

٢- لوحظ أن معظم الدراسات العربية والأجنبية كانت تتناول أحداث الثورات الفلسطينية من خلال منظار متحيز فالمراجع العربية معظمها يرجح كفة العرب والمراجع العبرية والبريطانية تبرز المواقف الصهيونية والبريطانية وتلقي اللوم

علي الجانب العربي وقد جاءت تغطية الصحف لتلك الأحداث متضمنة تفاصيل لم ترد من قبل في هذه الدراسات كما أنها تختلف أحيانا مع بعض ما ورد في هذه الدراسات وخصوصا في أحداث البراق ١٩٢٩ وعمليات إجلاء الفلاحين الفلسطينيين عن أراضيهم في وادي الحوارث والعفولة والزيادنة وكذلك مواقف الزعماء الوطنيين الفلسطينيين إزاء حكومة الانتداب والحركة الصهيونية والخلافات التي كانت تنشب بينهم وأسبابها كما جاءت علي ألسنتهم من خلال بعض الأحاديث الصحفية التي كانت تجريها هذه الصحف معهم وكذلك تصورهم للحلول التي كانوا يطرحونها لإنهاء وحسم الصراع الدائر في فلسطين.

٣- انفردت الصحف المصرية بتغطية كثير من الجوانب التي ما زالت مجهولة في تاريخ القضية الفلسطينية مثل العلاقات المصرية الفلسطينية التي عالجتها بإسهاب علي المستوي الرسمي الذي تمثل في زيارات المسئولين المصريين لفلسطين مثل اسماعيل صدقي باشا ولطفي السيد ومكرم عبيد وعلي المستوي الشعبي الذي يتمثل في علاقات جمعيات الشبان المسلمين في مصر بفروعها بفلسطين وتطوع نقابة المحامين المصرية للدفاع عن الأحرار الفلسطينيين الذين حوكموا في أحداث البراق ١٩٢٩ ومشكلات العمال المصريين الذين كانوا يتعرضون للإضطهاد والطرد من جانب السلطات البريطانية في فلسطين.

كشفت الصحافة المصرية عن وجود نشاط صهيوني متزايد في مصر في فترة ما بين الحربين وهذا لم يشير إليه من قبل أي كتاب سوي الكتيب الذي أصدره أحمد غنيم وأحمد أبو كف عن اليهود والحركة الصهيونية في مصر الذي صدر سنة ١٩٦٩ بالقاهرة ومع ذلك فهو لم يشر إلا إلي جزء ضئيل من هذا النشاط الذي تزخر به الصحف المصرية في تلك الفترة.

ثانيا : المقابلات الشخصية:

وقد قمت بحصر أسماء بعض الصحفيين المصريين والعرب الذين عاصروا هذه الفترة في مصر وعايشوا المواقف اليومية للصحافة تجاه القضية الفلسطينية ومما يؤسف له أنني وجدت معظمهم قد توفاهم الله أو ابتعدوا عن الحياة في مصر ولم

أخرج بنتائج مفيدة للبحث عن اللقاءات التي تمت مع العدد القليل الـذي لا زال يقـيم بمصر وقد أكد أغلبهم أنهم عاصروا فترة الأربعينات ولكن فيما يتعلـق بالعـشرينات والثلاثينات فإن قضيتي الاستقلال والدستور كانت تـستقطب اهتمـام الـرأي العـام المصري وعن الاهتمام بالقضايا العربية لم يأخذ شكلا واضحا في الصحافة المصرية إلا في بداية الأربعينات ولكنني أستطعت أن أجني بعض الفائدة من اللقـاءات التـي أجريتها مع بعض اليهود المصريين الذين ما زالوا يقيمون في مصر مثـل هـارون شحاتة المحامي والبير أربيه وأحمد صادق سعد وريمون دوبك يقين حالياً فى بـاريس فقد أمدوني بخلفية عامة عن حياة اليهود في مصر والصراع الذي نشب بين اليهـود لتقدمين والحركة الصهيونية في منتصف الأربعينات.

كذلك أجريت حوار مفيدا مع مسيو جاكودي كومب والسيدة هترييث دي كومـب وهما من أوائل الماركسين المصريين وقد هاجرا إلي باريس منذ بداية الخمسينات وقد قاما بتزويدي ببعض المعلومات عن اليسار الماركـسي المـصري فـي الثلاثينـات والأربعينات وموقفه من القضية الفلسطينية.

ثالثا : الدراسات:

وينقسم هذا النوع من المراجع إلي قسمين:

١- دراسات تتناول تاريخ القضية الفلسطينية وتاريخ مصر خلال فترة ما بين الحربين العالمتين.

٢- دراسات تتناول تاريخ الصحافة في مصر والاتجاهات والفنون الـصحفية خـلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات.

وفيما يتعلق بالنوع الأول فإن أهم ما كتب فيها سلسلة الدراسات الأكاديمية التـي أعدها الدكتور عبد العظيم رمضان عن الحركة الوطنية المـصرية وهـي تتـضمن رسالتي الماجستير والدكتوراه وتقتصر الأولي علي الفترة التي تبدأ من ١٩١٨-١٩٣٦ أما الثانية فهي تتناول الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٨ وتعد هذه المجموعة إضافة حقيقة إلي المكتبة العربية في هذا المجال وذلك لما اتسمت به من دقة التحليل وعمق البحث ولم

تكشف فحسب عن قدرة الباحث علي التنقيب في بطون الصحف والكتب والوثائق بل أبرزت حرصه علي التدقيق وإعادة النظر بموضوعية في معظم المقالات والاستنتاجات السابقة وقد أفدت علي وجه الخصوص من الدراسة التي قدمها الدكتور رمضان في رسالة الدكتوراه عن الإيديولوجية العربية في مصر إذ يبدو فيها واضحا الجهد الذي بذله وخصوصا أنه لم يقتصر علي الكتب القليلة التي صدرت في هذا الموضوع بل لجأ إلي الصحف والمجلات باعتبارها المستودع الأساسي الذي يحوي الوثائق التاريخية الهامة لحركة الفكر المصري في تلك الفترة.

ومن أبرز الكتب التي استندت إليها في استكمال الجزء الخاص بالتيار العربي في مصر وتطور الإتجاه المصري نحو العربية كتاب الدكتور أنيس صايغ عن الفكرة العربية في مصر الصادر في بيروت عام ١٩٥٧ والحقيقة رغم أن هذه الدراسة في حاجة إلي مراجعة وتنقيح في بعض أجزائها ولكنها تعد أكمل دراسة لهذا الجانب حتي الآن بالإضافة إلي كتيب أخر هام للدكتور انيس صايغ عن تطور المفهوم القومي لدي العرب وهو رغم صغر حجمه يقدم دراسة مركزة وجيدة في هذا الشأن.

ولقد أفدت إلي حد كبير من الاستنتاجات التي توصل إليها الدكتور محمد أنيس في الدراسة التي قدمها بالاشتراك مع الدكتور رجب حراز عن التطور السياسي للمجتمع المصري الحديث الصادرة بالقاهرة عام ١٩٧٢ وخاصة الجزء الذي يشير إلي التناقض التاريخي بين اتجاه الحركة الوطنية المصرية واتجاه الحركات الوطنية في العالم العربي قبل الحرب العالمية الأولي وذلك كنتيجة للتناقض الذي كان قائما بين مصالح الاستعمارين التركي والبريطاني في المنطقة وكذلك التحليل الهام الذي أورده عن القوي الإجتماعية والقوي السياسية المصرية في فترة ما بين الحربين.

ومن الكتب الهامة التي استعنت بها كتاب الأستاذ طارق البشري عن الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥-١٩٥٢ الصادر بالقاهرة ١٩٧٢، ويتضمن هذا الكتاب فصلا هاما عن القضية الفلسطينية والقوي السياسية في مصر أشار فيه بإيجاز إلي

تطور الاهتمام المصري بالقضية وكان لابد من الإطلاع عليه ومناقشة بعض الأراء التي جاءت به مع عدم إغفال بعض النتائج التي توصل إليها.

ومن أبرز الدراسات التي أفادت البحث وخصوصا الجزء الذي يتناول التيارات السياسية والفكرية في مصر فترة ما بين الحربين كتاب الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفي عن تطور الفكر السياسي في مصر وقد صدر عن معهد الدراسات العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٣ ويتميز بتحيز واضح للتيار الإسلامي في مصر.

وهناك مجموعة الدراسات التي أصدرها الدكتور رفعت السعيد عن تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر وأبرزها تاريخ الحركة الإشتراكية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥ الصادر عن دار الفارابي ببيروت في مايو ١٩٧٢، اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٥٠ الصادر عن دار الطليعة ببيروت ١٩٧٢ ويعد هذان الكتابات إسهاما مباشرا في تزويد المكتبة العربية بمسح تاريخي هام عن اليسار الماركسي وموقعه داخل الحركة الوطنية المصرية ورغم قلة التقييمات والاستنتاجات التي يحويها هذان الكتابان فإن أهميتهما تتركز في أنهما أول محاولة تحوي جهدا تجميعيا عن اليسار المصري خلال الخمسين عاما الماضية وقد أفاد البحث إلي مدي كبير من كتاب الدكتور رفعت السعيد عن اليسار المصري والقضية الفلسطينية الصادر عن دار الفارابي ببيروت يناير سنة ١٩٧٥ وهو دراسة وثائقية عن موقف اليسار المصري من العروبة منذ العشرينات حتي الخمسينات ويتناول بالتفصيل موقف فصائل اليسار الماركسي من القضية الفلسطينية وتتميز هذه الدراسة بأنها أول دراسة من نوعها فضلا عن استنادها إلي مجموعة هامة من الوثائق العربية والأجنبية.

أما الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية فهي تتميز بالتعدد والتنوع ولكن هناك ملاحظتان :

الأولي: يلاحظ انعدام الدراسات التي تتناول النشاط الصهيوني في فلسطين وفي العالم العربي رغم وجود دراسات أكاديمية جادة تناولت الحركة الوطنية الفلسطينية والانتداب البريطاني في فترة ما بين الحربين مثل الدراسة التي أعدها الزميل

عادل غنيم ونال بها درجة الماجستير سنة ١٩٧١ وتناول فيها الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلي ١٩٣٦ والدراسة التي قدمها الاستاذ كامل خلة للحصول علي الدكتوراه سنة ١٩٧٢ وتناولت الانتداب البريطاني في فلسطين من ١٩٢٢ إلي ١٩٢٩ ولكن فيما يتعلق بالنشاط الصهيوني لم أعثر إلا على دراسة الدكتورة خيرية قاسمية التى تناولت النشاط الصهيونى فى الشرق العربي من ١٩٠٨-١٩١٨ ولم توجد دراسات مماثلة لاستكمال الفترات التاريخية اللاحقة لهذه الفترة ورغم وفرة الكتب والأبحاث التي أصدرها مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت وتناول فيها معظم جوانب القضية في مختلف مراحلها التاريخية غير أنه لم يصدر دراسة مكتملة تتناول النشاط الصهيوني في فلسطين والعالم العربي خلال فترة ما بين الحربين العالمتين بل كان هذا الجانب يمثل فقط وبشكل دائم أحد أجزاء الدراسات التي قدمت عن القضية وصدرت من المركز خلال السنوات العشر الأخيرة ولم نخصص له دراسة كاملة رغم جدارته بذلك وقد وجدت هذا الجانب بغزارة في المراجع الأجنبية التي كانت تركز اهتماما علي الحركة الصهيونية وجهودا في تعمير فلسطين وقد تلونت معظم هذه المراجع بوجهة النظر الصهيونية والبريطانية.

الثانية: قلة الدراسات التي تتناول القضية الفلسطينية كجزء من حركة التحرير الوطني العربية ولا توجد في هذا الصدد سوي الدراسة التي قام بها أميل توما الكاتب الإسرائيلي اليساري ورغم الجهد الواضح الذي بذله الكاتب لربط الكفاح الفلسطيني بالكفاح الوطني المعاصر في المنطقة العربية فلا يمكننا أن نضعها في عداد الدراسات الأكاديمية المتكاملة.

ومن أبرز الكتب التي أفادتني في تغطية الجانب الفلسطيني في البحث مجموعة كتب الدكتور عبد الوهاب كيالي عن تاريخ فلسطيني الحديث ويتميز معظمها بالاعتماد علي الوثائق والأوراق الرسمية البريطانية وتكمن أهميتها بالنسبة للبحث في المقارنات التي كنت ألجا إليها للتأكد من صحة بعض البيانات التي ترد في الصحف.

المراجع الأجنبية

من ابرز المراجع الأجنبية التى أسهمت فى تزويد هذه الدراسة ببعض المعلومات والأستنتاجات الهامة الدراسة التى قدمها "مين ايرنست" بعنوان (فلسطين فى مفترق الطرق). وقد صدرت عن دار جورج الن للنشر بلندن ١٩٣٧ بعنوان:

Palestine at the Crossroads by Main Earnest, London, George and Unwin Ltd., 1937

(وتنحصر أهميتها فى أنها قدمت وجهة النظر البريطانية فى الصراع الفلسطينى أثناء فترة الأنتداب)

وتعتبر الدراسة التى قدمتها مؤسسة أسكو لجامعة بيل الأمريكية سنة ١٩٤٧ عن أطراف الصراع فى فلسطين (العرب واليهود وبريطانيا) من أشمل الدراسات التى عالجت هذا الموضوع فقد تناولت موقع ودور كل طرف من أطراف الصراع على حدة. كما عالجت الأحداث طبقاً للسياق الزمنى ورغم طابع الموضوعية الذى تحاول أن تغلف به تحليلاتها فإنه يغلب عليها التحيز لوجهة النظر الصهيونية. وهى بعنوان:

Palestine, A Study of Jewish, Arab and british Policies, Esco Foundation for Palestine, New Haven, Yale Univ. Press1947.

وتتميز الدراسة التى قدمها إسرائيل كوهين عن تاريخ الحركة الصهيونية بعنوان A short History of Zionism بأهمية خاصة وذلك لعدة أسباب أولها إن المؤلف قد عاصر نشاط الحركة الصهيونية قرابة نصف قرن إذ شهد فى عام ١٨٩٦ المؤتمر العام الذى تحدث فيه هرتزل فى لندن عن الدولة اليهودية كما شهد مولد دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ وكان طوال هذه الفترة على مقربة من الأحداث اذ اشترك فى كافة المؤتمرات الصهيونية العالمية منذ ١٩٠٣ وكان عضواً بارزاً فى المنظمة الصهيونية العالمية.

ويقدم المؤلف فى هذا الكتاب استعراضاً شاملاً للفكرة الصهيونية منذ بداية نشأتها حتى تحقيق الحلم الصهيونى بإقامة دولة اسرائيل.

ورغم محاولة الكاتب التظاهر بالتزام الموضوعية فإنه يعكس بوضوح وجهة النظر الصهيونية.

وتتميز المؤلفات الفرنسية التى عالجت القضية الفلسطينية بتحيزها الواضح الى جانب العرب وربما يرجع ذلك الى أن معظم الكتاب الفرنسيين الذين اهتموا بالقضية الفلسطينية كانو ينتمون الى تيارات فكرية يسارية ومن أبرز الدراسات التى قمت بمراجعتها فى هذا الشأن الدراسة التى قدمها مكسيم ردونسون عن (الرفض العربى لاسرائيل ٧٥ عاماً من التاريخ) التى أصدرتها دار النشر الفرنسية لوسيل ١٩٦٨ وقد قامت هيئة الاستعلامات بترجمتها وعنوانها:

Israel et le refus Arabe : 75 Ans d histoire, par Maxime Rodinson
Editions de Seuil, Paris 1963.

وتستند هذه الدراسة الى بعض الوثائق الهامة كما تحوى تحليلات عميقة عن الصراع بين القومية العربية وما يسمى بالقومية اليهودية فى فلسطين ٠

وهناك العدد الخاص الذى أصدرته المجلة الجديدة بباريس فى إبريل ١٩٧٣ عن " الفلسطينين بدون فلسطين " تناولت تاريخ الثورات الفلسطينية منذ العشرينات حتى قيام دولة اسرائيل ١٩٤٨م

La Revue Nouvelle Numero special, Avril1973-29 annee Tome
LVII N- 4. palestiniens sans Palestine.

ومن الكتب الهامة التى تناولت تاريخ الشعب اليهودى فى العصر الحديث The Course of Modern Jewish History by Howard Morely Sachar.

وقد عالج النشاط الصهيونى فى فلسطين أثناء فترة الأنتداب البريطانى ويتميز بالتحليل الذى قدمة عن دور النازية فى تأليب الشعور ضد اليهود.

وهناك دراسة صدرت فى سنة ١٩٧٠ باللغة العبرية عن الحركة الوطنية الفلسطينية قدمها يهوشع يورات البروفيسير بالجامعة العبرية بالقدس وقد أفادت فى تزويدى بوجهة النظر الصهيونية فى أحداث البراق سنة ١٩٢٩ هذا وقد أستعنت بجهود خبراء مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت فى ترجمة هذا الكتاب. كذلك هناك

دراسة هامة صدرت فى إسرائيل باللغة العبرية قدمها إبراهام كوهين فى يونيو ١٩٦٤ بعنوان اسرائيل والعالم العربى. والمؤلف من المهاجرين الأوائل الذين وفدوا الى فلسطين ١٩٢٩.

وترجع أهمية الدراسة الى تركيزها على محاولات التوفيق بين العرب واليهود منذ صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ وتشير فى هذا الصدد الى العلاقات التى نشأت بين الزعماء الصهيونيين وزعماء الحركة العربية ومؤتمر القوميين العرب فى باريس ١٩١٣ واجتماعات وايزمان مع فيصل وصدور اتفاقهما فى ١٩١٩ ثم محاولة لقاء سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ويهدف المؤلف من ذكر هذه اللقاءات الى تأكيد فكرته التى تدور حول امكانية الإتفاق بين العرب واليهود بل وموافقة بعض القيادات العربية فعلاً على مشروع الوطن القومى اليهودى.

وهناك ثلاثة مراجع هامة أفادت البحث فى الجزء الخاص بالدراسة الصحفية وأبرزها الدراسة التى قدمها البروفيسور توم جونسون فادن بجامعة أوهايو بالولايات المتحدة ١٩٥٣ عن الصحافة اليومية فى العالم العربى وقد اشار فيها الى أهم ملامح الصحافة اليومية فى مصر.

Daily Journalism in the Arab states by Fadden Tom Johnston
Columbus, Ohio state univ.- press 1973

والدراسة الثانية تتناول صحافة النخبة من خلال التركيز على أبرز الصحف اليومية فى العالم وقدمها جون كالون ميريل وصدرت فى نيويورك ١٩٦٨ وقد أشار فيها الى الأهرام والسياسة اليومية والجريدة بإعتبارها تمثل صحف النخبة المثقفة فى مصر.

The Elite press – Great Newspapers of the World, by Merril John Calhoun, New York Pitman pub. Co. 1968.

أما الدراسة الثالثة فهى تقدم مسحاً للصحافة العالمية وقدمها أيضاً جون ميريل بجامعة لويزيانا ١٩٧٠ وتتناول عرضاً موجزاً لتاريخ الصحافة المصرية خلال الخمسين عاماً الماضية:

The Foreign press A survey of the worlds Journalism – by John Merril, Louisiana state univ. press 1970.

وأخيراً لقد كان هذا البحث محاولة لأعطاء صورة واقعية لاتجاهات الرأى العام المصرى والقوى السياسية والسلطة الحاكمة والتيارات الفكرية التى سادت المجتمع المصرى خلال العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات نحو القضية الفلسطينية من خلال الصحف وأن كان ثمة إضافة يسهم بها هذا البحث فى مجال العلاقات المصرية الفلسطينية فهى أنه قد صحح بعض المقولات المتداولة الخاطئة عن انعدام وجود اهتمام مصرى بالقضية الفلسطينية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، أى ما بين صدور وعد بلفور ١٩١٧ وقيام الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦. فقد أثبت البحث وجود اهتمام مصرى متعدد ومتنوع الاتجاهات ازاء القضية الفلسطينية كما أثبت تحسس الرأى العام المصرى المبكر للخطر الصهيونى. وأكد حقيقة أخرى قد لا تكون جديدة تماماً وهى أن مصر كانت أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية خلال فترة ما بين الحربين وأثناء الحرب العالمية الثانية. وأنها كانت – حتى قبل نشوب النزاع المسلح فى ١٩٤٨ ساحة رئيسية للمعركة بين العرب والصهيونية.

عواطف عبد الرحمن

القاهرة – أغسطس ١٩٧٩